تجربة المصالحة الوطنية في نيجيريا وآليات الافادة منها في السياق الفلسطيني

د. أحمد فايق دلول(*)
د. فهمي خميس شراب(**)

الملخص:

تُعد المصالحة الوطنية في مجتمعات ما بعد الصراعات أمرًا مهماً يسهم في بناء الوحدة ومعالجة آثار وتداعيات الجراح التاريخية، وإرساء أسس السلم الأهلي والمجتمعي المستدام. وانطلاقاً مما سبق؛ تتناول هذه الدراسة مسار المصالحة في نيجيريا في أعقاب التجارب المريرة مع النزاعات الإثنية والدينية والسياسية التي شهدتها، وخاصة الحرب الأهلية النيجيرية وجهود بناء السلم في فترة ما بعد الأزمات، إذ كان ثمَّة دور محوري في إعادة دمج المجتمعات وتعزيز الوحدة الوطنية لسياسة «لا غالب ولا مغلوب». وتعد التجربة النيجيرية نموذجا غنيا يمكن الإفادة منه في مجال المصالحة الوطنية، وتبحث هذه الدراسة في إمكان توظيف هذه الدروس المستفادة في السياق الفلسطيني، وعن طريق دراسة التجربة النيجيرية في المصالحة، لا سيما فيما يتعلق بدور التعليم، والأطر المؤسسية، والمبادرات المجتمعية، تسعى الدراسة إلى تقديم دروس عملية يمكن الافادة منها في المصالحة الفلسطينية. وبمن ثم فقد هدفت الدراسة إلى تحليل تجربة نيجيريا في المصالحة والتعرف على آليات الافادة منها للتجربة الفلسطينية. وتبين عن طريق الدراسة أنَّ تجربة المصالحة في نيجيريا توفر دروسًا قيِّمة في بناء السلم الأهلي والمجتمعي وضمان الاستقرار السياسي والأمني في فترات ما بعد النزاعات، خاصة ما يتعلق بسياسة "لا غالب ولا مغلوب"، وكذلك المبادرات الشعبية، مثل برامج السلام المجتمعية المحلية، والمبادرات التعليمية القائمة على المصالحة، في تعزيز الاستقرار على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، المصالحة المجتمعية، العدالة الانتقالية، المصالحة في فلسطين، المصالحة في نيجيريا، الانقسام الفلسطيني

١. المقدمة:

١,١. خلفية الدراسة:

تشكل المصالحة واحدةً من المصطلحات السياسية التي أخذت مساحة من الدراسة والتحليل خلال الآونة الأخيرة في العديد من

(*) أستاذ مشارك في العلوم السياسية، غزة، فلسطين
Email: afsdalloul@gmail.com
(**) أستاذ مشارك في العلوم السياسية، غزة، فلسطين
Email: afsdalloul@gmail.com

الجامعات الغربية المهتمة بدراسة حل وإدارة النزاعات والأزمات والمفاوضات ودراسات السلام، وشكّلت الدول صاحبة التجارب المريرة في الانقسامات والحروب الأهلية والنزاعات الداخلية السياسية والإثنية حقلاً للدراسة والتحليل،

ومن هنا؛ تُعد المصالحة عمليةً حاسمةً للمجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، إذ تهدف إلى ردم الفجوات واستعادة الثقة، وتعزيز العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي والسلم المجتمعي طويل الأمد. وتشمل المصالحة كعملية ممارسات عديدة متنوعة مثل (تشكيل اللجان المفوضة بكشف الحقيقة وتعزيز المصالحة)، وفرض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ورسم الخطط وصياغة البرامج التعليمية التي تُعزّز من قيم الوحدة والمواطنة والتعايش المشترك في دولة مدنية لكل مواطنيها دون أن يكون لطرف سلطة على الآخر ودون أن يحصل طرف على حقوقه ما لم يلتزم بأداء واجباته. ويُعد التعليم أمراً مهماً في المصالحة، لأنه يشكل المواقف الآنية والمستقبلية بين أفراد الجيل الواحد داخل المجتمع، ويعزز الحوار البنَّاء، ويمكِّن المواطنين من اكتساب المهارات والمعرفة اللازمة في حل النزاعات أو طي صفحتها كما حدث مع الجزائر، إذ يُلاحَظ أن الجزائريين يتجنبون الحديث عن الحرب الأهلية أو العشرية السوداء التي جرت في تلك البلاد خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢.(Abu (Nimer & Nasser, 2023

تُعد نيجيريا حالة دراسيةً على درجة كبيرة من الأهمية في مسائل المصالحة، وذلك بالنظر إلى تجربتها الواسعة أو المريرة مع النزاعات الإثنية والدينية والسياسية، ولا سيما عقب الحرب الأهلية النيجيرية (١٩٦٧–١٩٧٠). وقد رأى العديد من خبراء السياسة أنَّ سياسة الحكومة بعد الحرب والمتمثلة في مبدأ "لا غالب ولا مغلوب"، إلى جانب مبادرات المصالحة مثل برامج العفو العام والتعليم من أجل السلام، كان لها سهم في استعادة الوحدة الوطنية (Sambo & Sule, 2024). وتقدم تجربة نيجيريا دروسًا ذات قيمة عملية يمكن الاستعانة بها في صياغة مبادرات المصالحة وحل النزاعات التي تركز على موضوعات مهمة كالتعليم، والإصلاحات المؤسسية، والتعبئة المجتمعية.

أما بالنسبة للوضع الفلسطيني الذي يتسم بالصراع الممتد والانقسام البرامجي بين أكبر حركتين في الأراضي الفلسطينية (فتح وحماس) منذ أحداث منتصف ٢٠٠٧م، فيواجه تحديات جسيمة في سبيل تحقيق المصالحة الوطن وردم الانقسام وطي صفحته، إذ مازالت عوامل الانقسام جاثمة، إذ إن حركتي فتح وحماس مازالت كالماء والزيت لم يلتقيا على برنامج وطني مشترك؛ فحماس تركز على الكفاح المسلح والعمل العسكري سبيلاً لتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، وفتح تركز على المقاومة السلمية/الشعبية والمفاوضات كسبيل لتحرير جزء من الوطن وإقامة دولة فلسطينية على حدود (أو ضمن حدود) الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧م، ومازالت العوامل الخارجية والقوى الإقليمية تتدخل في المشهد الفلسطيني، وكذلك الحال بالنسبة للعوامل الأخرى التي قد لا يتسع المجال لذكرها.

إن الدروس المستفادة من تجربة نيجيريا في ردم الانقسامات قد توفّر حلولاً عملية لتحقيق الوحدة في فلسطين (Bello, d.n.) وعن طريق إدماج برامج التربية على قيم المصالحة في المدارس والبرامج المجتمعية، يمكن لفلسطين أن تعزز ثقافة السلم المجتمعي والحوار والتعايش، بشكل

يمهد الطريق نحو حل دائم للنزاعات على المدى الطويل.

١.٢. مشكلة الدراسة:

لا تزال فلسطين تواجه تداعيات الانقسام السياسي، إذ صار النظام السياسي برأسين أحدهما في قطاع غزة والآخر في الضفة العربية، وتعزز الانقسام الجغرافي بين المنطقتين، وكذلك تعزز الانقسام المجتمعي بينهما، وصار هناك فجوات كبيرة بين المنطقتين في نواحٍ عديدة مثل التعليم والصحة والثقافة العامة والتشغيل والعمالة والرفاه الاقتصادي والنفسي لصالح الضفة الغربية، وزادت فرص التدخلات الخارجية في المشهد الفلسطيني؛ بل صارت كل من غزة والضفة الغربية مسرحاً لمؤسسات أجنبية عديدة تنفذ أجندات قد لا تصب في مصلحة الوطن.

إنَّ تداعيات الانقسام السياسي قد حدَّت من فرص تحقيق السلم المجتمعي الدائم على الرغم من أنَّ ما يجمع الشعب الفلسطيني أكثر مما يفرقه، إذ لا يشهد اختلافات إثنية أو دينية، بل يشهد المجتمع تجانساً لا مثيل له في المنطقة العربية. وعلى الرغم من تعدد الجهود المبذولة للمصالحة الفلسطينية خلال سنوات الانقسام على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فإن غياب إطار وطني فعّال قد قيَّد من فعالية هذه الجهود على المدى البعيد. وبخلاف الوضع الفلسطيني؛ اتخذت نيجيريا -التي تشهد تباينات دينية وإثنية وسياسية عديدة- خطوات ملموسة في مجال المصالحة عقب نزاعاتها الداخلية، شملت مبادرات لبناء السلم وبرامج مصالحة قائمة على التعليم. وتوفّر دراسة التجربة في دولة نيجيريا فرصة لاستكشاف مقاربات وأساليب ممكن أن يتم تكييفها لتفيد بالمساهمة في تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين (Ashafa, Raimi, & Bamiro, 2025). وعن طريق دراسة تجربة نيجيريا، تسعى هذه الدراسة إلى استخلاص الدروس والآليات التي يُمكن تطبيقها في فلسطين عن طريق التعليم، لتعزيز الوحدة الوطنية، والتماسك الاجتماعي، وبناء السلام المستدام.

١,٣. أسئلة البحث:

١. ما استراتيجيات المصالحة التي طبّقتها نيجيريا في أعقاب النزاع الداخلي؟ وما مدى فعاليتها في تعزيز الوحدة الوطنية وبناء السلم المجتمعي؟

٢. ما أوجه الاتفاق والافتراق الرئيسة بين ديناميات الصراع وتحديات المصالحة في كل من نيجيريا وفلسطين؟

٣. كيف يمكن تكييف استراتيجيات المصالحة النيجيرية، لا سيما في مجالي التعليم والمشاركة المجتمعية، في دعم جهود المصالحة الوطنية في فلسطين؟

٤. كيف أسهم التعليم في جهود المصالحة في نيجيريا؟ وما أبرز الدروس المستفادة التي يمكن استخلاصها لبناء السلم المجتمعي في فلسطين؟

٥. ما هي الآليات المؤسسية والمجتمعية التي قامت بدعم المصالحة في نيجيريا؟ وكيف يمكن تكييفها لتتناسب مع السياق الفلسطيني؟

١,٤. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تفكيك استراتيجيات المصالحة في دولة نيجيريا، وكذلك تقييم مدى قابليتها للتطبيق في السياق الفلسطيني من أجل تعزيز السلم المجتمعي المستدام. ويترتب على هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو

التالي:

١. دراسة استراتيجيات المصالحة النيجيرية وفعاليتها في بناء السلم المجتمعي بعد انتهاء النزاعات الداخلية.

٢. تحليل أوجه الشبه والاختلاف بين ديناميات الصراع وتحديات المصالحة في كل من نيجيريا وفلسطين.

٣. استكشاف جدوى تكييف استراتيجيات المصالحة النيجيرية، لتتناسب مع السياق الفلسطيني، لا سيما في مجالي التعليم والمشاركة المجتمعية.

٤. تقييم دور قطاع التعليم في جهود المصالحة في نيجيريا، وأوجه الافادة منه في السياق الفلسطيني.

٥. تحديد الآليات المؤسسية والمجتمعية التي ساهمت في دعم المصالحة المستدامة في نيجيريا وتقييم جدوى تطبيقها في فلسطين.

١.٥. أهمية الدراسة:

تُسهم هذه الدراسة في الأدبيات الخاصة بحل أو إدارة النزاعات والحروب الأهلية وردم الانقسامات السياسية عن طريق تحليل برامج المصالحة في نيجيريا وإمكان تطبيقها في السياق الفلسطيني. وكذلك تقدم معلومات يمكن أن تكون قيّمة لصنّاع القرارات السياسية في النظام السياسي الفلسطيني، وبناة السلم المجتمعي، والتربويين، وذلك عبر تسليط الضوء على أساليب المصالحة الفعّالة. وتقدم الدراسة أيضا توصيات سياسية عملية لتحقيق مصالحة وطنية مستدامة في فلسطين تتجاوز الانقسامات السياسية والاجتماعية والجغرافية. كذلك تؤكد الدراسة على ضرورة الإسهام البارز الذي يمكن أن يقدمه التعليم في بناء السلم المجتمعي، موضحة كيف يمكنه تعزيز الحوار، والتسامح، والوحدة الوطنية وقيم المواطنة. وعبر الربط بين البحث الأكاديمي والتطبيق العملي؛ تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز عمليات السلام طويلة الأمد في المناطق المتأثرة بالنزاعات (Schumacher, ٢٠٢٣).

١.٦. نطاق الدراسة وحدودها/قيودها:

تركز هذه الدراسة على نيجيريا بوصفها حالة دراسية، وذلك لتحليل عمليات المصالحة والتعرف الى إمكان تطبيقها في فلسطين. وتعتمد الدراسة على مصادر بيانات نوعية ثانوية، بما في ذلك المجلات الأكاديمية، والتقارير، لتقييم جهود المصالحة. ولعل من بين القيود الأساسية المهمة هي التباين في السياقات السياسية بين نيجيريا وفلسطين وخصوصية كل تجربة، بما في ذلك الظروف التاريخية، والسياسية، والثقافية، التي قد تؤثر على إمكان نقل نموذج المصالحة النيجيري بشكل مباشر.

٢. الإطار المفاهيمي والنظري:

٢,١. تعريف المصالحة الوطنية:

المصالحة هي عملية مركزية في مجتمعات ما بعد الصراع، إذ تهدف إلى رأب الانقسامات، واستعادة العلاقات، وخلق أساس للسلم المجتمعي الدائم. وتتضمن المصالحة مكونات متعددة، بما في ذلك الإبلاغ عن الحقيقة والإقرار بها، والعدالة الانتقالية، والتعويضات لذوي الخسائر المادية أو البشرية، وجبر الضرر وفرض الإصلاحات المؤسسية (Dempsey, ٢٠٢٢)، وبصورة أكثر بساطة؛ تهدف المصالحة إلى معالجة مخلفات الانقسام والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية؛ او المظالم التاريخية، وتعزيز التفاهم

المتبادل بين أطراف النزاع، وكذلك تعزيز ثقافة التعايش بين المجموعات التي كانت متحاربة في أحد الأيام. وتمنع المصالحة الفعّالة تكرار العنف في مراحل ما بعد النزاع، وتعزّز التماسك المجتمعي، وتفتح الباب أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

٢,٢. نظريات المصالحة وحل النزاعات:

بدون المصالحة الوطنية، من المؤكد أنَّ التوترات المتصاعدة والمظالم غير المحلولة ستستمر وصولاً إلى الدخول في دوامات النزاع بشكل يؤدي إلى تغييب الاستقرار السياسي والأمني وخلخلة السلم المجتمعي. وهناك العديد من النظريات التي تقدم تفسيرات لمفهوم المصالحة وحل النزاعات، لعل أبرزها "**نظرية العدالة الانتقالية**» التي تركز على آليات عملية مهمة مثل لجان الحقيقة، والمساءلة القانونية، والتعويضات لمعالجة الانتهاكات السابقة وتعزيز التعافي السياسي والاقتصادي والاجتماعي (Leiner, ٢٠٢٥). وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه النظرية جرى الركون إليها على نطاق واسع في مجتمعات بعد النزاع لتحقيق التوازن بين عمليتي العدالة الانتقالية وبناء السلم المجتمعي، ولعل أبرز تجسيد لها هو "هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب".

وثمَّة اختلاف واضح بين النظرية المذكورة أعلاه و "**نظرية العدالة التصالحية**» (Theory Justice Restorative) التي تهدف إلى إصلاح الضرر بدلاً من العقاب فقط، وتقوم على مبدأ الحوار المباشر بين الضحايا والجناة، مع التركيز على احتياجات المجتمعات المحلية، ويجري تطبيق هذه النظرية في المجتمعات التي خرجت من موجات النزاعات الأهلية، ولعل أبرز تجسيد لهذه النظرية يتمثل في "محاكم الجاكاكا في رواندا".

وعطفاً على ما سبق؛ ثمَّة "**نظرية تحويل الصراع**»؛ تستند إلى معالجة الأسباب الجذرية التي أدَّت إلى حدوث النزاعات عبر إجراء تحويل ملموس في العلاقات البينية، والمؤسسات، والهياكل المجتمعية والتنظيمية. وتنظر هذه النظرية إلى المصالحة بعدّها عملية طويلة الأمد تتطلب مشاركة فاعلة من المجتمعات المحلية والمثقفين والمؤثرين والأكاديميين والقادة السياسيين، وقادة المجتمع المدني.

وبجانب ما سبق؛ هناك العديد من «**نماذج التماسك الاجتماعي وبناء السلم**»؛ وتسلط الضوء على دور السياسات الشاملة، والحوار البنَّاء، وقطاع التعليم في تحقيق المصالحة (Niyitunga, ٢٠٢٣).

وفي سياق ذي صلة؛ هناك "**نظرية الحقيقة والمصالحة**» (Reconciliation and Truth Theory) التي تقوم هذه النظرية على أساس "لا مصالحة دون معرفة الحقيقة"، ويجري الاعتماد عليها بهدف تحقيق المصالحة عبر كشف الحقائق التاريخية والانتهاكات الماضية، وتعتمد على وسائل عديدة، مثل: لجان الحقائق، الاستماع لشهادات الضحايا والجناة، ولعل أبرز تجسيد لها يتمثل في "لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا".

ولا يجوز عند الحديث عن نظريات المصالحة إغفال "**نظرية بناء السلام الإيجابي**» (Positive Theory Peace) التي وضعها عالم الاجتماع والرياضيات النرويجي ومؤسس دراسات السلام والصراع "يوهان غالتونغ"، والتي تهدف إلى إزالة الأسباب الجذرية للعنف مثل التهميش، الظلم،

الفقر، وكذلك تسعى هذه النظرية إلى التمييز بين "السلام السلبي" (غياب العنف) و"السلام الإيجابي" (وجود عدالة اجتماعية)، أي يجري تطبيقها في عمليات بناء الدولة والمؤسسات بعد النزاعات.

أمّا "**نظرية المصالحة المجتمعية**» (Theory Reconciliation Community) فتركز على العلاقات بين الأفراد والمجتمعات بعد الصراع، وتهدف إلى استعادة الثقة وإعادة بناء النسيج الاجتماعي عبر استعمال العديد من الأدوات الفاعلة كالحوار، الطقوس التقليدية، المصالحات المحلية، ويجري تطبيقها في مجتمعات ذات طابع تقليدي أو قبلي.

وهناك "**النموذج التشاركي**» (Participatory Model) الذي يُشرك جميع مكونات المجتمع (ضحايا، جناة، مؤسسات، مجتمع مدني) في عملية المصالحة، ويتعامل مع أصحاب المصلحة او ذوي العلاقة بعدّهم جزء من المصالحة، لذلك فهو يركز على بناء الثقة الاجتماعية. وهناك كذلك "**النموذج القانوني القضائي**» (Judicial Model) الذي يعتمد على الأسس والإجراءات القانونية في التعامل مع مخلفات النزاعات أو الحروب الأهلية أو الانقسامات السياسية، وذلك في المحاكمات ومعاقبة الجناة، ورفض الإفلات من العقاب، ومن المؤكد أن هذا النموذج مناسب في بعض الحالات التي يجري خلالها ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب. وهناك "**النموذج القيمي الثقافي**» (Model Value-Cultural) الذي يعتمد على الأعراف والتقاليد المحلية (مثل الجودية والعرف القبلي).

مما سبق يتبيَّن أنَّ هناك عناصر عددية مشتركة في كل النظريات، كالاعتراف بالضحايا، وتحقيق العدالة بطرق مختلفة، ومنع تكرار النزاع، وبناء الثقة بين الأطراف. ووفقًا لهذه النماذج، لا تقتصر المصالحة على إنهاء النزاعات القديمة فحسب، بل تتعلق أيضًا ببناء مجتمعات مرنة قادرة على الصمود لمنع نشوب نزاعات مستقبلية.

٢.٣. الإطار المقارن بين نيجيريا وفلسطين:

يقدم التحليل المقارن بين نيجيريا وفلسطين رؤى أو أفكار حول إمكانية نقل استراتيجيات المصالحة في نيجيريا إلى فلسطين عبر السياقات المختلفة. فقد عانت كلتا الحالتين من نزاعات متجذرة بالتزامن مع غياب الاستقرار السياسي والأمني والانقسامات البليغة، مما يجعل المصالحة ضرورة ملحة. إن تجربة نيجيريا في الصراعات العرقية، والدينية، والسياسية، خاصة في أعقاب الحرب الأهلية النيجيرية (٠٠٠ - ٠٠٠٠) وما تلا ذلك من حالات التمرد المتكررة، قد دفعت إلى العديد من محاولات للمصالحة تمثلت في إعلاء سياسة "لا غالب، ولا مغلوب"، والاتفاق على العديد من برامج العفو، وتقديم مجموعة مبادرات بناء السلام على المستوى المحلي. وتجدر الإشارة إلى أنَّ التعليم قد شكَّل أداة للمصالحة عن طريق مبادرات التعليم من أجل السلام لبناء الفهم بين الجماعات (Nabiebu et al., ٢٠٢٤).

في الجانب المقابل؛ لا تزال فلسطين تعاني من تجاذبات خارجية (إقليمية ودولية)، وانقسام سياسي حاد، ومشهد جيوسياسي معقد يجعل محاولات المصالحة أكثر تحديًا. وعلى النقيض من التجربة النيجيرية، التي تميزت فيها جهود المصالحة بدوافع داخلية، إذ اتسم الانقسام الفلسطيني بتدخل جهات خارجية ألقت بظلالها الثقيلة على المشهد الفلسطيني وأعاقت من فرص

التوصل إلى مصالحة وطنية لأكثر من ١٥ سنة.

على الرغم من التفاوت في مستويات النجاح التي حققتها استراتيجيات المصالحة في نيجيريا، فإن قابلية نقلها إلى الحالة الفلسطينية تتوقف على مجموعة من العوامل، يأتي في مقدمتها النظام السياسي، والسياق التاريخي لتراكمات العلاقة بين القوى السياسية الفلسطينية، ودور الفاعلين الخارجيين، ولعل هذه العوامل أسهمت في إيجاد اختلافات جوهرية بين الحالتين. وعلى الرغم من ذلك، فإن عناصر المشاركة المجتمعية، وبرامج التعليم، وآليات العدالة الانتقالية تقدم دروسا قيّمة يمكن الافادة منها في الحالة الفلسطينية. وعلى الرغم من الاختلافات السياقية، فإن تجربة نيجيريا في المصالحة تقدم نقطة مرجعية مهمة في فهم دور التدخلات السياسية، والتعليم، والحوار الشامل في بناء السلم المجتمعي (al et Galeotti.، ٢٠٢٢).

إن إمكانية إعادة إنتاج هذه الاستراتيجيات في فلسطين تستلزم دراسة دقيقة للديناميات المحلية في المشهد الفلسطيني، وإشراك أصحاب المصلحة وذوي العلاقة، ومراعاة البيئة الجيوسياسية الأوسع لفلسطين. وأنَّ استخلاص الدروس القابلة للتطبيق من تجربة نيجيريا يمكن أن يسهم في تقديم حلول مبتكرة للمصالحة الوطنية في فلسطين. وعن طريق دمج تعليم المصالحة والبرامج الشعبية في المجتمع، يمكن لفلسطين أن تمضي قُدما نحو سلم أهلي ومجتمعي مستدام، يعالج المظالم التاريخية، ويعزز التماسي والترابط المجتمعي.

٣. المصالحة في نيجيريا: دراسة حالة

١.٣. السياق التاريخي للصراعات في نيجيريا:

شهدت نيجيريا تاريخًا طويلًا من النزاعات الإثنية والدينية والسياسية، وكانت هذه الدولة ذات تركيبة سكانية متنوعة جعلتها عرضة للتوترات الناشئة عن الانقسامات التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية، والمنافسة على الموارد، والإقصاء السياسي (Lawal & Ali.، ٢٠٢٤)، وتضم نيجريا نحو ٢٣٧ مليون نسمة، وفيها أكثر من ٢٥٠ مجموعة عرقية (الهوسا ٣٠٪، اليوروبا ١٥,٥٪، الإجبو (إيبو) ١٥,٢٪، الفولاني ٦٪، التيف ٢,٤٪، كانوري/بيربيري ٢,٤٪، إيبيبيو ١,٨٪، إيجاو/إيزون ١,٨٪، أخرى ٢٤,٩٪) وفق تقديرات فاكتبوك ٢٠١٨)، وبذلك تشكل نيجيريا أكبر دولة في افريقيا.

كما عمقت الاشتباكات بين الأديان، لا سيما بين المسلمين والمسيحيين في شمال نيجيريا من الانقسامات الاجتماعية (al et Mojirayo.، ٢٠٢٢)، ويشكل المسلمون في نيجيريا نحو ٥٣,٥٪ من تعداد السكان، ويشكل الروم الكاثوليك ١٠,٦٪، في حين يشكل المسيحيون الآخرون ٣٥,٣٪، وهنالك آخرون بنسبة ٠,٦٪ (وفق تقديرات فاكتبوك عام ٢٠١٨). وقد أدت الاضطرابات السياسية، بما في ذلك الانقلابات العسكرية والنزاعات الانتخابية، إلى تفاقم العنف وتغييب الثقة المتبادلة بين مختلف الفصائل. ولعل أحد أكثر الصراعات تدميرًا في تاريخ نيجيريا هو الحرب الأهلية النيجيرية (١٩٦٧-١٩٧٠)، المعروفة أيضًا بحرب بيافرا (al et Mojirayo.، ٢٠٢٢).

إنَّ هذه الحرب، التي كانت مدفوعة بالاحتقان الإثني والسياسي، قد تسببت في حدوث أزمات إنسانية بالغة الخطورة في نيجيريا، وخلَّفت مئات الآلاف من القتلى، بجانب تداعيات اجتماعية وسياسية واقتصادية طويلة الأمد.

٣. ٢. جهود وسياسات المصالحة الرئيسية:

في مرحلة ما بعد الحرب، لم يكن أمام حكومة نيجيريا سوى الاعتراف بضرورة إنهاء الانقسام والتعجيل في المصالحة من أجل مد جسور الثقة وضمان الاستقرار السياسي والأمني والمجتمعي الدائم في البلاد، ولذلك فإن واحدة من السياسات الرئيسية للمصالحة التي تم نُفّذت بعد النزاع كانت سياسة «لا غالب، لا مغلوب»، التي كانت تهدف إلى إعادة دمج الانفصاليين السابقين في المجتمع النيجيري دون معاقبتهم. وقد أعطت الحكومة الأولوية للوحدة الوطنية عن طريق تجنب الإجراءات العقابية والتركيز بدلاً من ذلك على إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي (Georgewill & Agbovu., ٢٠٢٤). وعززت هذه السياسة عن طريق برامج مثل المبادئ الثلاثة (3Rs) والتي تتمثل في: إعادة الإعمار، والتأهيل، والمصالحة الوطنية، وكانت تلك المبادئ تهدف إلى إعادة بناء المناطق التي دمرتها الحرب والنزاعات الداخلية، ومساعدة التجمعات النازحة والمشردين، وتعزيز التماسك المجتمعي في البلاد. كما لجأت نيجيريا إلى إنشاء لجان تقوم على كشف الحقيقة لأجل المصالحة على مر السنين لمعالجة المظالم المترتبة عن الحكم العسكري والصراعات العرقية (Anyaehie & Obodoagu., ٢٠٢٤). وكان الهدف من هذه اللجان توفير منصة للضحايا لمشاركة تجاربهم، والمساعدة في التعافي، وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات السابقة.

علاوة على ذلك، كان للتعليم دوراً بالغ الأهمية في عملية المصالحة في نيجيريا، إذ نفذت مبادرات تعليمية للسلام من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز الفهم المتبادل وتحويله إلى ثقافة أو تصرفات مألوفة بين الجماعات. وركز على الوحدة الوطنية، وحل النزاعات، والتسامح في المناهج الدراسية الجديدة التي تم إدخالها في المدارس بهدف تجنب تكرار العنف. كما نجحت المبادرات التعليمية في تقليص الفجوات الإثنية والدينية إلى مستوى ملموس. وقد قام الزعماء التقليديون والرموز الدينيون والمثقفون والأكاديميون بدور الوساطة في العديد من النزاعات، إذ اسهموا في تعزيز الحوار البنَّاء والتعايش السلمي على المستوى المحلي (Nlewedim & Uchendu., ٢٠٢٤). وقامت نيجيريا باستخدام برامج "العفو" تجاه المسلحين في دلتا النيجر، ومنحتهم فرصاً لإعادة الاندماج في النشاط الاقتصادي.

وعلى الرغم مما سبق؛ اصطدمت جهود المصالحة في نيجيريا بتحديات كبيرة وعقبات جمَّة، إذ لا تزال التوترات العرقية والدينية سائدة ومنتشرة على نطاق واسع، وتتفاقم غالبا نتيجة للتلاعب السياسي والفوارق الاقتصادية بين الجماعات المختلفة أو المدن. وفي بعض الحالات، انتقدت سياسات المصالحة؛ بسبب افتقارها إلى الشمولية، إذ تشير الفئات المهمشة إلى أن قضاياهم لم تؤخذ على محمل الجد. هذا بالتزامن مع استمرار أنشطة الجماعات المتمردة، مثل بوكو حرام في شمال شرق البلاد.

لقد أعاق الفساد وهياكل الحوكمة الضعيفة أيضًا التنفيذ الفعال لمبادرات المصالحة (Anyaehie & Obodoagu., ٢٠٢٤)، ومع ذلك،

تقدم تجربة نيجيريا دروسًا مهمة للأقاليم أو البلدان الأخرى المعرضة للنزاع، إذ إنَّ إعطاء الأولوية لإعادة الاندماج السياسي بدلا من العقاب، واستخدام التعليم لتعزيز السلام، ومشاركة القادة المجتمعيين في حل النزاعات تعد من أفضل الممارسات التي يمكن تكرارها في سياقات أخرى.

٣.٣. النجاحات، التحديات، والدروس المستفادة من تجربة نيجيريا:

تُعدّ المصالحة عملية طويلة الأمد، يجب متابعتها بشكل مستمر، وتكشف تجربة نيجيريا عن أن السياسات الشاملة، والحوار البنَّاء، والتعليم يمكن أن يسهم في إعادة بناء الوحدة الوطنية وترسيخ السلام. وقد تأثرت جهود المصالحة في نيجيريا أيضًا بعدد من أنشطة بناء السلام التي تنفذها منظمات محلية ودولية (Georgewill & Agbovu., ٢٠٢٤). لقد شاركت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) والاتحاد الإفريقي (AU) في وساطة لحل النزاعات وتعزيز الحوكمة الديمقراطية في نيجيريا. كما قدمت منظمات عالمية مثل الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الدولية غير الحكومية (INGOs) التمويل والدعم الفني لتمويل برامج بناء السلام، والتدخلات الإنسانية، ومبادرات حل النزاعات.

لقد كانت منظمات المجتمع المدني في نيجيريا ذات أهمية كبيرة في أنشطة المصالحة الوطنية، إذ أكدت على ضرورة صيانة حقوق الإنسان، وتعزيز العدالة الانتقالية، وتقوية السلم الأهلي المستدام (Anyaehie & Obodoagu., ٢٠٢٤)، كما أسهمت الحركة النسوية، وجمعيات الشباب، واللجان المحلية للسلام في تعزيز الحوار وخلق منصات مشتركة للتفاهم بين المجموعات المختلفة.

علاوة على ذلك، إنَّ إحدى أنشطة عملية المصالحة في نيجيريا هي محاولتها تحقيق التوازن بين السلام والعدالة. وفي الوقت الذي حاولت اللجان المختصة بكشف الحقيقة لأجل إنجاز المصالحة الاعتراف بالمظالم السابقة، فقد تعرضت للنقد بسبب نقص عمليات المساءلة تجاه مرتكبي أعمال العنف (Rogger & Blum., ٢٠٢١)، إذ كان بعض الأطراف يرفضون مسامحة مرتكبي العنف؛ لأنَّ ذلك قد يدفعهم لارتكاب المزيد من الأنشطة التي تضر بالاستقرار السياسي والأمني، وذلك أنَّ الفرار من الردع يخفض من هيبة الدولة، ويجعلها مسرحاً للعنف والحروب الأهلية والنزاعات الداخلية.

ثمَّة من كان يعتقد أنَّ غياب آليات العدالة الكافية يجعل مبادرات المصالحة غير مكتملة، وهذا الرأي فيه شيء من الوجاهة، إذ ليس من المنطق مرور مسلكيات الفوضى دون إيقاع أدنى عقاب بحق الجناة. ومع ذلك، نلاحظ أنَّ نيجيريا سعت إلى الاستجابة لهذه الانتقادات عن طريق تعزيز برامج العدالة التصالحية وآليات حل النزاعات على المستوى المجتمعي. وفي دلتا النيجر، أسهم برنامج العفو الحكومي في توفير العديد من فرص التطوير الذاتي والتعليم والتمكين المالي للعديد من المسلحين السابقين، وهذا الأمر كان له دور واضح في التخفيف من حدة العنف في تلك المنطقة.

أما السياسة الاقتصادية في نيجيريا فقد أدت دوراً مهما في دعم عملية المصالحة. وشمل إعادة الإعمار بعد النزاع استثمارًا في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وبرامج التنمية

الاقتصادية التي هدفت إلى تقليل مستويات الفقر وتخفيض عدم المساواة بين المواطنين، وهما عاملان كانا يسهمان تاريخيًا في تأجيج التوترات في البلاد (Prince et al., ٢٠٢٣) .

لقد سعت الحكومة الفيدرالية في نيجيريا إلى معالجة الاختلالات في المحافظات والمدن المختلفة عن طريق تخصيص الموارد وتقاسم الإيرادات بشكل عادل، وذلك على الرغم من استمرار التحديات المتعلقة بضمان التوزيع العادل والشفاف لتلك الموارد. ولعبت المبادرات الرامية إلى زيادة توظيف الشباب دوراً مهماً في منع انخراطهم في الجماعات المسلحة أو مشاركتهم في أعمال العنف.

وتكشف تجربة نيجيريا عن أنَّ المصالحة عملية متعددة الأبعاد، وتتطلب جهدًا مستدامًا واستجابة متواصلة للظروف المتغيرة. ويبيّن التداخل بين المبادرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية أن أي نهج بمفرده لا يكفي لتحقيق المصالحة (Ikpe, ٢٠٢١).

وفيما يتعلق بالمناطق المتأثرة بالنزاعات الداخلية، وخاصة فلسطين، تبرز تجربة نيجيريا أهمية الشمولية، والمشاركة السياسية المتواصلة، ودمج المصالحة في البرامج والسياسات الوطنية. وعن طريق تبني نماذج مرنة للمصالحة تعكس خلفيات تاريخية متميزة، وديناميّات اجتماعية وسياسية، إذ يمكن للمجتمعات المتأثرة بالصراعات أن ترسم مسارات نحو السلم الأهلي والاستقرار السياسي والأمني على المدى الطويل.

أبرز تجارب المصالحة ونماذجها في نيجيريا:

طُبّق في نيجيريا عدد من نظريات المصالحة وآليات العدالة الانتقالية بهدف معالجة مخلفات النزاعات وتداعيات الانقسامات، وفيما يلي أبرز تلك التجارب:

أولاً: لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان (لجنة أوبوتا)

تُعد لجنة أوبوتا أبرز تجربة وطنية للعدالة الانتقالية في نيجيريا. تأسست هذه اللجنة في ١٤ يونيو ١٩٩٩ بأمر من الرئيس «أولوسيغون أوباسانجو»، وترأسها القاضي المتقاعد من المحكمة العليا، «تشوكوديفو أوبوتا». وشكّلت مبادرة بارزة في مساعي البلاد لتحقيق العدالة والمصالحة بعد عقود من حكم المؤسسة العسكرية والانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان. وكان الهدف الرئيسي للجنة هو التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت بين ١٥ يناير ١٩٦٦ و٢٨ مايو ١٩٩٩. وأثناء مدة عملها، تلقت اللجنة قرابة ١٠ آلاف شكوى من ضحايا الانتهاكات. وبسبب محدودية الموارد، استمع إلى قرابة ١٥٠ حالة فقط. وفي عام ٢٠٠٢، قدمت اللجنة تقريرها النهائي إلى الرئيس أوباسانجو، والذي تضمن تحميل المسؤولية لعدد من القادة العسكريين السابقين، بمن فيهم الجنرالات إبراهيم بابانغيدا، محمدو بخاري، وعبد السلام أبو بكر، عن انتهاكات بليغة لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من التوصيات، لم تتخذ الحكومة إجراءات ملموسة لتنفيذها، مما أثار انتقادات من منظمات حقوق الإنسان، وتزامن ذلك مع رفض بعض القادة العسكريين السابقين التعاون مع اللجنة، بل ورفعوا دعاوى قضائية لمنع تنفيذ توصياتها. علما أن اللجنة اصطدمت بتحديات مالية ولوجستية قلصت من قدرتها على التحقيق الشامل.

ثانياً: لجان الحقيقة والمصالحة على مستوى الولايات

في منطقة كاجورو بولاية كادونا، التي شهدت صراعات عرقية بين قبائل الولايات، الهوسا، والفلاني، اتفقت المجتمعات المحلية على إنشاء لجنة لكشف عن الحقيقة وإرساء قواعد المصالحة، وجاء تشكيل اللجنة بهدف تلقي المذكرات والملاحظات والنصائح والإرشادات من جميع المجموعات العرقية، وعقد اجتماعات ربع سنوية لمناقشة قضايا ذات علاقة بحياة السكان، وخاصة ما يتعلق بالاستقرار الأمني، وتشجيع التعايش السلمي بين الإثنيات والاحتفال المشترك بالمناسبات الدينية، أي تغليب البعد المدني على الديني وتقبل الآخرين باعتبارهم جزء من الوطن لهم حقوق وعليهم واجبات. وأنشأت بعض الولايات النيجيرية لجانًا خاصة بها لمعالجة النزاعات المحلية، منها:

١- ولاية ريفرز (٢٠٠٧–٢٠٠٩): كانت مبادرة حكومية تهدف إلى معالجة العنف السياسي والاجتماعي الذي اجتاح الولاية، خصوصًا في المدة بين عامي ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤. أسست اللجنة في نوفمبر ٢٠٠٧ بأمر من الحاكم «روتيمي أميشي»، وترأسها القاضي المتقاعد «كايو دي إيسو». وكُلفت اللجنة بالتحقيق في الأسباب الجذرية للصراعات المرتبطة بالجماعات المسلحة (المعروفة محليًا بـ «الطوائف»)، وتحديد المسؤولين عن أعمال العنف، وتقديم توصيات لتعزيز أسس المصالحة في الولاية. صحيحٌ أن اللجنة أنهت أعمالها في عام ٢٠٠٩، إلا أن تقريرها النهائي لم يُنشر رسميًا. وأصدرت محكمة عليا في ولاية ريفرز حكمًا بإلغاء توصيات اللجنة، مشيرة إلى أن الإجراءات التي اتبعتها اللجنة انتهكت حقوق بعض الأفراد في الحصول على محاكمة عادلة، خاصة فيما يتعلق بالاستماع إلى الشهادات دون حضور المعنيين. وعلى الرغم من إصدار التوصيات، لم تُتخذ خطوات ملموسة لتنفيذها أو لمحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف. وأيا كانت الأمور؛ تُبرز هذه تجربة هذه اللجنة أهمية كبيرة لتوفير الدعم السياسي والقانوني اللازم لضمان نجاح مبادرات العدالة الانتقالية والمصالحة في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

٢- ولاية أوسون (٢٠١١): أُنشئت في فبراير ٢٠١١، بموجب قانون لجان التحقيق في ولاية أوسون لعام ٢٠٠٢، وكانت مبادرة من حاكم الولاية آنذاك «راف أريغبيسولا»، بهدف التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والتوترات السياسية التي حدثت في الولاية بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠١٠. واضطلعت تلك اللجنة بالعديد من المهام أبرزها: التحقيق في طبيعة ومدى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتحديد الجهات أو الأفراد المسؤولين عن هذه الانتهاكات، وتقييم الأضرار التي لحقت بالضحايا والمجتمع، وتقديم توصيات لتعزيز السلام والمصالحة ومنع تكرار مثل هذه الانتهاكات. وعلى الرغم من أن اللجنة أنهت أعمالها، إلا أن تقريرها النهائي لم يُنشر رسميًا، مما أثار تساؤلات حول مدى التزام الحكومة بتنفيذ توصياتها. وقد أشارت مصادر إلى أن التقرير تضمن توصيات بإجراء إصلاحات سياسية ومعاقبة المتورطين في ارتكاب الانتهاكات، إلا أن غياب الشفافية حال دون تحقيق هذه الأهداف بشكل كامل.

ثالثاً: برامج إعادة الإدماج والتنمية المجتمعية

تم تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التي أسهمت في إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتعزيز المصالحة بواسطة توفير فرص سبل

العيش، مثل:

١. مشروع SD٣R: دعم فك الارتباط والمراجعة وإعادة الإدماج والمصالحة: في مارس ٢٠٢٤، أطلقت الحكومة النيجيرية، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمات الأمم المتحدة، مشروع "SD٣R" الذي يهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والحد من الوصم المجتمعي، ودعم إعادة إدماج الأفراد المرتبطين سابقًا بجماعات مسلحة غير حكومية، و تعزيز التسامح والانتماء داخل المجتمعات المستهدفة في ولايات أداماوا، بورنو، ويوبي. وقاد تنفيذ المشروع المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة اليونسيف (UNICEF)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) (Fazzare, ٢٠٢٣).

٢. إعادة بناء المجتمعات: نموذج نغووم ونغارانام: تمثل بلدتا نغووم ونغارانام في ولاية بورنو نماذج ناجحة لإعادة الإعمار والتنمية المجتمعية، وبخصوص بلدة "نغووم" فقد أُعيد بناء ٣٠٠ منزل، مدرسة، عيادة، سوق، وآبار مياه. كما تم توفير برامج تدريب مهني وخدمات مصرفية صغيرة لدعم سبل العيش، أما ما يتعلق ببلدة "نغارانام" فقد تم إنشاء ٨٦٤ منزلًا، مدرسة، مستشفى، مركز شرطة، وسوق. يُعد هذا المشروع من أكبر مشاريع إعادة الإعمار في المنطقة.

٣. دعم سبل العيش والتوظيف الطارئ: بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مشاريع لتوفير فرص عمل للأشخاص المتأثرين بالنزاع: توظيف أكثر من ٦٠٠ شخص في مشاريع إدارة النفايات في ولاية بورنو، وتدريب ٥٠٠ شاب على العمل كمرشدي مرور، وتقديم دعم نفسي واجتماعي للمتضررين من النزاع.

٤. تمكين المرأة والشباب: عمل مركز تمكين المرأة والشباب المتكامل (IWAYEC) في مايدوغوري على: تقديم تدريب مهني وبناء القدرات للنساء والشباب، خاصة الأرامل والأيتام، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم الدعم للأفراد في حالات الأزمات

٥. دعم الأطفال الأيتام عبر صندوق أطفال الشمال الشرقي (NECT) الذي ت-سس بهدف توفير دعم تعليمي ورعاية شاملة لعشرة آلاف طفل يتيم بسبب النزاع، و إنشاء مراكز تعليمية في المنطقة لتوفير بيئة تعليمية آمنة ومستقرة.

رابعاً: برنامج الاستقرار والمصالحة في نيجيريا (NSRP)

نُظم هذا البرنامج بقيادة المجلس الثقافي البريطاني، وذلك بهدف تقوية المؤسسات الأمنية وبناء السلام في البلاد بشكل يضمن صيانة الاستقرار الأمني، ومعالجة القضايا الاقتصادية والموارد الطبيعية بشكل يساعد في توزيع الموارد بعدالة ويقلل من أشكال الفقر والبطالة، وتقليل تأثير العنف على النساء والفتيات، تعزيز ثقافة النظر الى المرأة بعدّها شريكاً في المصالحة وإنهاء الانقسام وبناء الوطن، وتوفير الدعم للمنظمات المدنية والمجتمعية (Yusuf, I. U. & Ibrahim, A. M., ٢٠٢٢).

٤. منهجية البحث:

٤. ١. تصميم البحث:

يعتمد هذا البحث على تصميم نوعي ثانوي، باستخدام تفسير وتحليل المعلومات الواردة في الأدبيات الأكاديمية لاستكشاف جهود المصالحة في نيجيريا وإمكانات نقلها إلى الحالة الفلسطينية.

وتُعد هذه المنهجية مناسبة بشكل خاص لدراسة عمليات المصالحة، إذ تتيح فحصًا مقبولاً للجهود السابقة، بما في ذلك النجاحات والإخفاقات. ويسمح تحليل الوثائق بتقييم نقدي لسياسات المصالحة، وعمليات بناء السلام، والإجراءات التعليمية التي اعتمدت في نيجيريا (Mishra & Alok, ٢٠٢٢). وعن طريق المقارنة مع الحالة الفلسطينية، تهدف الدراسة إلى استكشاف آليات قابلة للتكيّف من شأنها أن تُعزز من جهود المصالحة في فلسطين.

٢.٤. طرق جمع البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على المصادر الثانوية لفهم عمليات المصالحة في نيجيريا وإمكان الافادة منها في السياق الفلسطيني. تشمل المصادر الرئيسية الأدبيات الأكاديمية، تقارير السياسات، الوثائق التاريخية، وتقارير المنظمات الدولية (Zhou, Li, & Sun, ٢٠٢٢).

عن طريق البحث في المحتوى العلمي، تستعرض الدراسة المعارف النظرية والعملية حول المصالحة وحل النزاعات. إذ توفر تقارير السياسات والوثائق التاريخية وجهة نظر حول استراتيجيات الحكومة وردود فعل المجتمع على عمليات المصالحة. أما تقارير المنظمات الدولية فتقدم تقييمات موضوعية لعمليات المصالحة، مثل النجاحات والتحديات وأفضل الممارسات. هذه المصادر تقدم رؤية شاملة لعمليات المصالحة، مع السماح بالمقارنة النقدية بين تجارب نيجيريا والحالة الفلسطينية، وعليه فإن استخدام مصادر ذات مصداقية وتنوع يعزز من قوة نتائج البحث وثرائها المعرفي.

٣.٤. الاعتبارات الأخلاقية:

نظرًا لأن هذه الدراسة تعتمد على البحث النوعي الثانوي، فإن القضايا الأخلاقية تركز على ضمان الدقة والموضوعية واحترام تنوع وجهات النظر. ومن أهم القضايا الأخلاقية هي الاختيار الدقيق والفحص النقدي للمصادر لتجنب التحيز والتشويه (Zhou, Li, & Sun, ٢٠٢٢).

تعد الدراسة محايدة في معالجتها للنزاعات، وتحترم وجهات نظر جميع الأطراف مع التزامها بصبغة أكاديمية قائمة على الأدلة. كما أن الاقتباس الصحيح لجميع المصادر يحافظ على النزاهة الفكرية ويمنع الانتحال. وثمَّة مسألة أخلاقية أخرى تتعلق بالتفسير المسؤول للنتائج، وذلك بهدف تجنب تطبيق دروس من تجارب المصالحة في نيجيريا بشكل غير مناسب على السياق الفلسطيني دون مراعاة الفروقات الثقافية والتاريخية والسياسية. عن طريق الالتزام بهذه المبادئ الأخلاقية، تضمن الدراسة مصداقيتها، تسهم بشكل إيجابي في نقاشات المصالحة، وتمنع الانحيازات أو تمثيل تجارب أي طرف بشكل غير دقيق.

٥. تحليل البيانات والنتائج:

١.٥. تقنيات التحليل:

في هذه الدراسة جرى استعمال كل من التحليل الموضوعي والتحليل المقارن لفحص استراتيجيات المصالحة في نيجيريا وتحديد مدى تطبيقها في الحالة الفلسطينية. وتم اعتُمد على التحليل الموضوعي بهدف تحديد الأنماط والسياسات والاستراتيجيات المتكررة التي شكلت مسار المصالحة في نيجيريا. وعبر المراجعة المنهجية للمصادر الثانوية؛ صُنفت ودُرست المواضيع المتعلقة بسياسات الحكومة، والمبادرات المجتمعية للمصالحة، ودور التعليم

في بناء السلام (Amamnsunu, ٢٠٢٤). ولعل هذا الأمر ساعد في ضمان فهم كبير للآليات التي سهلت عملية التكامل في مرحلة ما بعد الصراع في نيجيريا. وتم الركون إلى التحليل المقارن لتحديد أوجه الاتفاق والافتراق بين تجربة المصالحة في نيجيريا والصراع الفلسطيني.

عن طريق مقارنة الحالتين الفلسطينية والنيجيرية، تحدد الدراسة أية الآليات التي تتمتع بالقدرة على تعزيز عملية السلام الفلسطينية مثل اللجان المكلفة بالكشف عن الحقيقة، والحوكمة الشاملة، وإصلاح التعليم (Sambo & Ahmed, ٢٠٢٤). وبهذا، توفر هذه الأدوات التحليلية طريقة منهجية لفهم المصالحة وضمان أن الاستنتاجات مستخلصة من حقائق موضوعية وموثقة بشكل جيد.

٢.٥. النتائج الرئيسية المستخلصة من جهود المصالحة في نيجيريا:

يكشف تحليل جهود المصالحة في نيجيريا عن عدة سياسات وممارسات ناجحة اسهمت في تعزيز الاندماج في مرحلة ما بعد النزاع. ومن أبرز هذه السياسات كانت سياسة "لا غالب، لا مغلوب" التي طبقت بعد الحرب الأهلية، والتي استهدفت إعادة دمج الانفصاليين والمشاركين في الحرب الأهلية ومثيري الشغب والفوضى والفلتان الأمني أو ما اصطلح على تسميتهم ب"المقاتلين السابقين" في المجتمع وتعزيز الوحدة الوطنية.

استندت سياسة "لا غالب ولا مغلوب" إلى إعادة بناء الثقة بين الجماعات العرقية وتجنب الإجراءات العقابية التي كانت ستؤدي إلى مزيد من تعميق الانقسامات (Ike et al., ٢٠٢٢). علاوة على ذلك، وفرت مؤسسات مثل "Panel Oputa"، وهي لجنة للكشف عن الحقيقة والمصالحة، منصة للضحايا والجناة للإدلاء بشهاداتهم، مما أسهم في تعزيز التعافي والفهم المشترك والحوار المتبادل. كما شكَّل التعليم أيضا عنصرا أساسيا في جهود المصالحة في نيجيريا، إذ تمحورت السياسات الحكومية حول مراجعة المناهج الدراسية بهدف تعزيز الوحدة الوطنية، وتعليم السلام، وفهم التفاعلات بين الجماعات.

لقد دمجت المدارس والجامعات سرديات المصالحة، إذ قامت بتعليم الطلاب أهمية التعايش وحل النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، ساعد الدعم المؤسسي، بما في ذلك منظمات بناء السلام والقنوات القانونية لحل النزاعات، في المساهمة في الاستقرار عن طريق معالجة المظالم وتشجيع الحوار(WML, ٢٠٢٤) ، وتُبرز هذه النتائج أهمية الإرادة السياسية، والحكم الشامل، والتعليم في دعم المصالحة على المدى الطويل.

٣.٥. التطبيقات المحتملة في السياق الفلسطيني:

توجد العديد من الدروس التي يمكن الافادة منها من تجربة المصالحة في نيجيريا وتطبيقها على المصالحة في فلسطين. واحدة من الدروس الرئيسية هي أهمية وجود عملية مصالحة منظَّمة تقوم على الشمولية والثقة المتبادلة. إن تأكيد نيجيريا على إعادة الإدماج بدلاً من الانتقام يقدم إطارًا قد يكون جديرًا بالاعتبار في السياق الفلسطيني (Amamnsunu, ٢٠٢٤). كما أنَّ وضع آليات للحقيقة والمصالحة تتيح للفصائل المختلفة التعبير عن مظلوميتها والاعتراف بالظلم التراكمي قد يسهم في تشجيع الحوار وتعزيز الفهم المتبادل بين أطراف الانقسام. كما يعد قطاع التعليم مجالاً حيوياً يمكن أن يدعم جهود المصالحة في فلسطين. وتُظهر التجربة النيجيرية

كيف يمكن دمج التربية على قيم السلام والسلم المجتمعي في المناهج الدراسية لتحسين الحوار بين الجماعات وتعزيز ثقافة التسامح (WML, ٢٠٢٤)، ويترتب على ذلك إعادة قراءة المنهاج الفلسطيني عبر لجانب تربوية وطنية تتميز بحس وطني كبير.

بجانب ما سبق عرضه؛ يمكن اعتبار أنَّ صياغة برامج تعليمية تركز على التعايش، وحل النزاعات، والوحدة الوطنية يساعد في تقليص حجم الفجوات الحالية في المجتمع الفلسطيني. كما أنَّ مبادرات المصالحة المجتمعية وجهود الوساطة الدولية، يمكن أن يوفر مسارا منظمًا نحو السلم المجتمعي المستدام وتشجيع الحوار، وإعادة بناء الثقة، وتعزيز السلام عن طريق التعليم والحكومة الشاملة.

٦. الآليات المقترحة للافادة من التجربة النيجيرية:

٦. ١. قابلية تكييف استراتيجيات المصالحة النيجيرية مع فلسطين:

تضمُّ تجربة المصالحة في نيجيريا دروساً قيّمة يمكن استنباطها وتطبيقها على الحالة الفلسطينية، بشرط إجراء التعديلات اللازمة لتناسب الفروق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية. ولعل من إحدى الدروس الرئيسية من نيجيريا إمكانية تنفيذ إجراءات مصالحة تؤكد على الوحدة والتماسك الاجتماعي (Soetan et al., ٢٠٢١).

استندت سياسة "لا غالب، ولا مغلوب" في نيجيريا، على تجنب الإجراءات العقابية بهدف إعادة إدماج أطراف النزاعات، وعلى الرغم من أنَّ هذه المسألة عطَّلت جانباً من أسس العدالة الانتقالية إلا إنها كانت مهمة في بلد يشهد تجاذبات سياسية وإثنية وفروق اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة. وعلى الرغم من أن ديناميكيات الانقسام السياسي في فلسطين تختلف تماما بسبب الضغوط الجيوسياسية الخارجية والصراعات الإقليمية المستمرة، فقد يكون من المفيد استكشاف نموذج مماثل للمصالحة يركز على الشمولية والحوار المتبادل والثقة وتصفير المشكلات عوضاً عن الأخذ بالثأر. إنَّ إنشاء آليات للعدالة والمصالحة تسمح بنقاش مفتوح حول المظالم مع تعزيز الحوار بين الأطراف المتنازعة يعد أمراً مفيداً في السلم المجتمعي في الأراضي الفلسطينية (Idike et al., ٢٠٢١). ومع ذلك، يجب أن يأخذ أي تبني للسياسات في اعتباره الواقع الاجتماعي والسياسي الخاص بفلسطين، بإذ تكون سياسات المصالحة متوافقة مع واقع الشعب الفلسطيني وتطلعاته الآنية وطموحاته المستقبلية.

٦. ٢. المنهجيات المؤسسية والمجتمعية:

في نيجيريا، دعمت عمليات المصالحة عبر السياسات الحكومية والقرارات السياسية المتزامنة مع مشاركة المجتمع المدني التي حظيت بالدعم الدولي. وتجسَّد دور الحكومة في تعزيز المصالحة عبر الحوكمة الشاملة، والإصلاحات البيروقراطية والقانونية، كذلك عن طريق تشجيع المبادرات لبناء السلم المجتمعي الذي أسهم إلى حدٍ ما في معالجة المظالم التاريخية (Job & Bubou, ٢٠٢١).

في فلسطين، يعد وجود إطار مؤسسي فعال يعطي الأولوية للوحدة الوطنية والحوار أمرا بالغ الأهمية. وقد أثبتت منظمات المجتمع المدني (NGOs)نجاعتها في عمليات بناء السلم الأهلي

والمجتمعي في نيجيريا عبر تيسير المبادرات الشعبية التي تعزز التعايش المشترك. ويمكن تطبيق نهج مشابه في فلسطين عن طريق مبادرات الحوار الداخلية التي تجمع بين الفصائل المختلفة داخل المجتمع الفلسطيني لمناقشة الأهداف المستقبلية المشتركة بحضور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة والمثقفين والمؤثرين والقادة السياسيين السابقين.

أما المؤسسات الدولية الحكومية فهي الأخرى يمكن أن تُسهم في تيسير مفاوضات وحوارات المصالحة عبر الانخراط في تمويل برامج المصالحة، أو تقديم الدعم الفني في حل النزاعات ، او استقدام خبراء للتحدث عن التجارب العالمية في المصالحة أو تنظيم ورشات عمل لأشخاص عاشوا تجارب الانقسام والمصالحة في بلدانهم مثل الجزائر ولبنان وجنوب أفريقيا ونيجيريا وغيرها (al et Ashiru., ٢٠٢٢). ومع ذلك، فإن نجاح هذه الجهود يعتمد على مدى توافر الإرادة السياسية للقيادة الفلسطينية والمشاركة الفعّالة للمجتمع المدني في تعزيز ثقافة السلم الأهلي والمجتمعي.

٦.٣. دور التعليم في تعزيز المصالحة:

يعد التعليم من أقوى أدوات المصالحة، كما أظهرت تجربة نيجيريا، إذ شملت إصلاحات التعليم فيها دمج تعليم السلام في المناهج الدراسية، مع التأكيد على أهمية الوحدة، والتنوع، وحل النزاعات. تعمل المدارس كقنوات للحوار بين المجموعات وتعزيز قيم التسامح والاحترام المتبادل (al et Soetan., ٢٠٢١).

وفي فلسطين، يمكن كذلك الافادة من التعليم لتعزيز المصالحة عن طريق إدخال إصلاحات في المناهج الدراسية التي تركز على أهمية التعايش السلمي. يمكن أن يؤدي تعليم الطلاب أهمية حل النزاعات بطرق غير عنيفة، وتقديم روايات تاريخية متنوعة، وتعزيز قيمة التماسك الاجتماعي إلى تغيير في طريقة التفكير تجاه المصالحة. كما يمكن أن توفر البرامج التبادلية الطلابية غير المنهجية، وجمعيات المناظرات، والفعاليات الثقافية فرصًا للحوار بين الشباب الفلسطيني من مختلف الفئات الاجتماعية (al et Ashiru., ٢٠٢٢).

بينما تقدم تجربة نيجيريا في المصالحة دروسا قيمة، يجب أن يتم تطبيقها في فلسطين بحذر وحساسية، ففعالية التدابير الهادفة إلى المصالحة تعتمد دائمًا على السياقات المحلية، والاستعداد المجتمعي، والدعم المؤسسي. كما يتطلب تنفيذ آليات المصالحة في فلسطين جهدا متعدد الأطراف بين القادة السياسيين، والمعلمين، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، عن طريق الافادة من دروس نيجيريا ولكن بتكييفها مع الواقع الفلسطيني، وعليه يمكن اتخاذ خطوات مهمة نحو تحقيق السلام المستدام والمصالحة.

٧. التوصيات وانعكاس السياسات:

٧.١. خطوات عملية لتعزيز قيم المصالحة في فلسطين:

يعد تطوير برامج التعليم من أجل السلم الأهلي والمجتمعي أمرًا بالغ الأهمية في تحويل المصالحة في فلسطين إلى ثقافة وجزء من المسلكيات اليومية للفلسطينيين، وتحتاج المدارس والجامعات إلى إدراج مساقات متعلقة بدراسات السلام وحل النزاعات والعدالة الانتقالية ضمن مناهجها الدراسية، مع تعريف الطلبة بمفاهيم الحوار المتبادل، والتعايش المشترك، وحل النزاعات بطرق غير ناعمة عنيفة. كما يجب أن تشمل المساقات الدراسية

على سـرديات تاريخية تعزز من الفهم المتبادل والتعاطف المشـترك بين مختلف الفصائل الفلسـطينية (Alt & Kapshuk, ٢٠٢٣)، وعن طريـق دمج هذه المفاهيم في التعليم؛ يمكن إحداث تغيير إيجابي في ديناميكيات تفكير الشباب الفلسطيني، مما يسهم في تعزيز ثقافة الحوار المتبادل والتفاهم المشترك بين الأطراف التي كان لها سـهم في حدوث الانقسام السياسي، ولعل هذا يشكل أساسًا لمصالحة مستدامة.

أمَّا المعلمين فمن الواجـب أن يُسـهموا في تعزيز قيم المصالحة بعد تلقيهم تدريبات قائمة على منهجيات تعليم حساسـة للنزاعات، وهذا يساعد في تزويد المعلمين بالمهارات اللازمة لتسهيل مناقشات المصالحة. ومن الأهمية بمكان أن يقوم المعلمون بتشجيع برامج الحوار المجتمعي المتبادل والتي تكمل جهود التعليم الرسـمي، إذ يمكن أن تشمل على ورشـات العمل، والتبادلات الثقافية، والرحلات المعرفية داخلياً وخارجيا، وأنشـطة التعايش في مدارس مؤسسات تعليمية خارج نطاق المدينة، وتنفيذ جلسات السرد القصصي التي يشـارك فيها أفراد من خلفيات مختلفة تطلعاتهم وتجاربهم في مجال السـلم الأهلي والمجتمعي. في حين أنَّ المنظمات المحلية والدولية يجب أن تضطلع بجهد يعزز هذه العمليات عن طريق توفير المـوارد المالية وبرامج التدريب ومنصات الحوار، فضلاً عن تمويل برامج السفر إلى الخارج للإطلاع على تجارب مصالحاتية خارجية (Iriqat et al., ٢٠٢٥)، أي أن تُسـهم في تثبيت التعليم من أجل المصالحة في كل من السـياقات الرسمية وغير الرسمية، يمكن للمجتمع الفلسطيني أن يعزز بشكل متزايد التفكير من أجل السلم الأهلي والمجتمعي المستدام والوحدة الوطنية.

٢. ٧. أصحـاب المصلحة المحتملين وأدوارهم:

يجـب أن تعتمد المصالحة الفلسـطينية على جهـدٍ جماعيٍ يقوم به مختلف الجهات المعنية، على أن يكون لكل منها دور محدد في بناء السلم الأهلي والمجتمعي، أما الوكالات الحكومية فهي الأخرى يتوجَّب أن تتولى القيادة عن طريق إقرار سياسات تفضل التربية على قيم المصالحة الوطنية، بحيث تُموّل المدارس وبرامج المجتمع بشـكل جيد. ويمكن لوزارات كل من التربية والتعليم والثقافة والرياضة والتنمية الاجتماعية دمـج التربية بقيم المصالحة في المنهـاج الوطني وتمويل البرامج التي تسهل الحوار المتبادل بين المجموعات (Iriqat et al., ٢٠٢٥).

وتوفر منظمات المجتمع المدني قنوات لحل النزاعات وتفعيل المشاركة المجتمعية. كما أنَّ القادة الدينيين والمجتمعيين لهم دورٌ بارزٌ في نشـر رسائل التسـامح والوحدة، مستفيدين من تأثيرهم أو تجاربهم أو حضورهم المجتمعـي في إقنـاع المجتمـع المحلي بالمصالحة. يمكن للمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسـانية، تقديم الدعـم الفني والتمويل وخدمات الوسـاطة لتعزيـز جهـود السـلام (Yousef & ÖZÇELİK, ٢٠٢١). وبصـورة مماثلة؛ يمكن للمؤسسات الأكاديمية أنَّ تشارك عن طريق إجراء أبحاث ودراسـات حول برامج المصالحة، وتتبع فعاليتهـا، وتطوير مواد تعليمية مخصصة للسـياق الفلسطيني، أو عرض برامـج بحثية للافـادة من تجارب المصالحـة وحل النزاعات والسـلم الأهلي والمجتمعي حول العالم.

٧.٣. استراتيجيات طويلة الأمد من أجل المصالحة المستدامة:

لكي تنجح المصالحة لسنوات طويلة، يجب على القيادة الفلسطينية الشروع في إصلاحات سياسية تهدف إلى مأسسة المصالحة الوطنية. ويشمل ذلك إنشاء إطار قانوني ناظم لآليات المصالحة والحقيقة، وذلك بهدف ضمان معالجة الشكاوى بطريقة تعزز الاستشفاء من أمراض الانقسام وتداعيات السلبية على فلسطين الأرض والإنسان والسياسة والاقتصاد، بدلاً من تعميق الانقسام الذي فتك بالكل الفلسطيني خلال السنوات الماضية المريرة. ويجب أن تكون الحوكمة الشاملة بالتزامن مع توزيع الموارد بشكل عادل في مقدمة أولويات المؤسسات الحكومية لتجنب تكرار الصراع (Ben-Josef Hirsch, ٢٠٢١).

يعد الحوار المستمر أمرا بالغ الأهمية أيضًا، ويتطلب جهداً طويلاً الأمد للحفاظ على بقاء قنوات الاتصال عاملة وفعَّالة بين مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني، إذ يمكن للمنتديات الدورية للسلم الأهلي، والاجتماعات المجتمعية، وحملات الإعلام أن تساعد في تعزيز رسائل التعايش المتبادل والحوار المستدام والوحدة. ولا بد أن تظل المبادرات التعليمية المبنية على السلام أولوية طويلة الأمد، مع المراجعة المستمرة للمناهج وبرامج التدريب لتعكس أولويات المصالحة المتطورة (Duaibes, ٢٠٢٣).

إن الاستثمار في التربية في قيم المصالحة في مرحلة مبكرة له القدرة على غرس قيم التسامح والاحترام المتبادل والمواطنة الفاعلة في وجدان الأجيال القادمة. وعن طريق الالتزام بهذه الإجراءات، يمكن لفلسطين بشكلٍ تتابعي وتدريجي أن تضع أسسًا للسلم الأهلي والمجتمعي الدائم والتعايش الاجتماعي المتبادل.

٨. الخاتمة:

توفر تجربة المصالحة في نيجيريا دروسًا قيِّمة في بناء السلم الأهلي والمجتمعي وضمان الاستقرار السياسي والأمني في مراحل ما بعد النزاعات، مع التركيز على أهمية السياسات الشاملة، والمشاركة المجتمعية، والدعم المؤسسي. ولعل من بين أهم الدروس المفادة من تجربة نيجيريا هي تطبيق المبادرات التي تقودها الحكومة، مثل سياسة «لا غالب ولا مغلوب» بعد الحرب الأهلية النيجيرية، في إعادة دمج الجماعات المتنازعة وبناء الوحدة الوطنية. وبعد تطبيق نيجيريا لآليات لجان المصالحة والحقيقة لمعالجة المظالم والتداعيات السلبية للنزاعات، وتوفير منصة للتعافي والحوار، بُعدا آخر من أبعاد تجربتها في المصالحة. كما أسهمت المبادرات الشعبية، مثل برامج السلام المجتمعية المحلية، والمبادرات التعليمية القائمة على المصالحة، في تعزيز الاستقرار على المدى الطويل.

ومع ذلك، قوضت تجربة نيجيريا في المصالحة بسبب غياب الاستقرار السياسي والأمني، والانقسامات العرقية، والمظالم غير المُعالجة التي أعاقت تحقيق الوحدة الوطنية الكاملة. وعليه؛ تكمن إمكان نقل هذه الدروس إلى جهود المصالحة الفلسطينية في اعتماد أساليب مرنة وحساسة ثقافيًا.

على الرغم من تباين حالتي نيجيريا وفلسطين، يمكن لفلسطين الافادة من التركيز على التعليم، والحوار المتبادل، والتعايش المشترك، والحكم الشامل كنقطة انطلاق لجهود السلام في فلسطين. ويمكن دمج قيم المصالحة في التعليم

في المدارس والجامعات الفلسطينية، مع ضرورة تسهيل الحوار بين التكتلات المختلفة، وتوفير تمثيل سياسي متناسب لبناء نموذج مستدام للمصالحة. يمكن أيضًا للمنظمات الدولية وصانعي السياسات تسهيل هذه الجهود عن طريق تشجيع التدخل الدبلوماسي وتوفير التمويل لجهود المصالحة والسلم الأهلي والمجتمعي وصيانة الاستقرار السياسي والأمني. وتكشف تجربة نيجيريا عن أنَّ المصالحة هي جهد طويل الأمد يتطلب التزامًا مستمرًا، ومرونة، وتعاونًا بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية. وعن طريق التعلم من نجاحات نيجيريا وإخفاقاتها، يمكن لفلسطين بناء استراتيجية مصالحة متجذرة تراعي ظروفها الاجتماعية والسياسية والثقافية الفريدة.

تُعدّ المصالحة عملية معقدة ولكنها ضرورية لمجتمعات ما بعد النزاع التي تسعى إلى الاستقرار والسلام. وتتطلب المصالحة نهجًا متعدد الأبعاد يشمل المبادرات السياسية والاجتماعية والتعليمية. ومن هنا، يصبح التعليم أداة أساسية لبناء السلام، إذ يعمل على رفع مستوى الوعي، وتعزيز التفكير النقدي، وتحقيق الفهم المتبادل بين المجموعات الاجتماعية المختلفة (Leiner, ٢٠٢٥). وعن طريق دمج التربية على قيم المصالحة والسلم الأهلي والمجتمعي والمواطنة الصالحة في المناهج الدراسية الرسمية، يمكن للمجتمعات العمل على صناعة أجيال قادمة تفضل الحوار على العنف.

ويجب أن تتضمن جهود المصالحة تمثيلاً سياسيًا شاملا، وسياسات تنموية عادلة، ومشاركة مجتمعية فعالة لمعالجة المظالم السابقة والتراكمات السلبية والتداعيات الخطيرة لمرحلة الانقسام الجيوسياسي ومنع التوترات المتكررة أو التوترات المحتملة في المستقبل. ويمكن أن يتضمن البحث المستقبلي في مجال المصالحة وحل النزاعات دراسات مقارنة لحالات أخرى بخلاف نيجيريا وفلسطين، عن طريق تحليل نماذج المصالحة من سياقات مختلفة لتحديد أفضل الممارسات. كما أنَّ ثمَّة مجال أوسع للبحث في دور التكنولوجيا في المصالحة وبناء السلم، بما في ذلك المنصات الإلكترونية التي تسهل الحوار بين المجموعات وتدريب حل النزاعات. وينبغي كذلك إجراء دراسات لتقييم الأثر طويل المدى للتربية على قيم المصالحة وفعاليتها في تقليل التوترات داخل المجتمعات المنقسمة بشكل عميق (De Coning, ٢٠٢٢). ويمكن أن يوفر تحليل كيفية تسهيل التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل للمصالحة رؤى عملية لصناع القرار.

في النهاية، إنَّ المصالحة ليست حدثًا عابراً، بل هي عملية مستمرة تتطلب التزامًا طويل الأمد وقابلية للتكيف. وعن طريق التعلم من تجارب الماضي، والاستثمار في التعليم، وتعزيز الحوار الشامل، يمكن للمجتمعات ما بعد الصراع أن تضع الأسس للسلام المستدام. بالنسبة لفلسطين، يمكن أن يساعد دمج المصالحة في الخطط الوطنية والتعلم من تجربة نيجيريا في بناء مستقبل أكثر وحدة واستقرارا.

٩. قائمة المصادر والمراجع:

1. Abu-Nimer, M., & Nasser, I. (2023). Considerations in education for forgiveness and reconciliation: lessons from Arab and Muslim majority contexts. Journal of Peace Education, 20(1), 30-52. https://doi.org/10.1080/17400201.2022.2140648

2. Agbovu, D., & Georgewill, I. D. (2024). Managing Lifelong Learning Issues in the Nigerian Education System for National Reconciliation. African Journal of Educational Research and Development (AJERD), 15(4).

3. Ali, B., & Lawal, S. (2024). Mapping the intersections: History, religion, culture, governance and economics in Taraba North Senatorial Zone, Nigeria. Bull. Islam. Res, 2(4), 525-556. DOI: 10.69526/bir.v2i4.55

4. Amamnsunu, J. E. (2024). Healing and Reconciliation: Applying Trauma Theory, Social Identity Theory, and Dialogical Approaches to Interfaith Dialogue among Nigerian Christians and Muslims in Nigeria and the UK (Doctoral dissertation, University of Wales Trinity Saint David).

5. Ashafa, S. A., Raimi, L., & Bamiro, N. B. (2025). Catalytic role of Islam's social well-being and economic justice as determinants of peaceful coexistence: a systematic literature review using PRISMA. International Journal of Ethics and Systems. https://doi.org/10.1108/IJOES-10-2024-0321

6. Ashiru, F., Adegbite, E., Nakpodia, F., & Koporcic, N. (2022). Relational governance mechanisms as enablers of dynamic capabilities in Nigerian SMEs during the COVID-19 crisis. Industrial Marketing Management, 105, 18-32. https://doi.org/10.1016/j.indmarman.2022.05.011

7. Bello, I. I. Exploring INGOs roles in the emerging trend of convergence of liberal peace and 'local turn'in peace-building approaches in post-conflict Africa: A case study of Nigeria.

8. Ben-Josef Hirsch, M. (2021). Historical acknowledgment as an early conflict negotiation strategy: A feasibility study of Israel/Palestine. Negotiation Journal, 37(2), 163-191. https://doi.org/10.1111/nejo.12345

9. Blum, J. R., & Rogger, D. (2021). Public Service Reform in Post-Conflict Societies. The World Bank Research Observer, 36(2), 260-287. https://doi.org/10.1093/wbro/lkaa007

10. Bubou, G., & Job, G. (2021). Benefits, Challenges and Prospects of Integrating E-Learning into Nigerian Tertiary Institutions: A

Mini Review. International Journal of Education and Development using Information and Communication Technology, 17(3), 6-18.

11. De Coning, C. (2022). Insights from complexity theory for peace and conflict studies. In The Palgrave Encyclopedia of Peace and Conflict Studies (pp. 600-610). Cham: Springer International Publishing.

12. Dempsey, K. E. (2022). An introduction to the geopolitics of conflict, nationalism, and reconciliation in Ireland. Routledge. https://doi.org.4324/9781003141167

13. Duaibes, L. S. A. (2023). Conflict, Conflict Resolution and Peace Education, in the current Social Studies textbooks in the Palestinian Education System and its contribution to concepts of peacebuilding رسالة ماجستير (Doctoral dissertation, AAUP).

14. Fazzare, Elizabeth (2023): Architect Tosin Oshinowo and the United Nations Development Programme Unveil a Community for Displaced Peoples in Nigeria, https://www.architecturaldigest.com/story/architect-tosin-oshinowo-and-the-united-nations-development-programme-unveil-a-community-for-displaced-peoples-in-nigeria?utm_source=chatgpt.com

15. Galeotti, G., Daddi, D., Yinusa, O., & Al-haddad, A. (2022). Higher education employability programmes and experiences: a comparative analysis of Italy, Nigeria and Palestine. Sisyphus—Journal of Education, 10(2), 107-128. https://doi.org/10.25749/sis.25656

16. Idike, A. N., Ukeje, I. O., Ogbulu, U., Aloh, J. N., Obasi, V. U., Nwachukwu, K., ... & Ejem, E. N. (2021). The practice of human capital development process and poverty reduction: Consequences for sustainable development goals in Ebonyi State, Nigeria. Public Organization Review, 21(2), 263-280. https://doi.org/10.1007/s11115-020-00482-5

17. Ike, T. J., Singh, D., Jidong, D. E., Murphy, S., & Ayobi, E. E. (2021). Rethinking reintegration in Nigeria: Community perceptions of former Boko Haram combatants. Third World Quarterly, 42(4), 661-678. https://doi.org/10.1080/01436597.2021.1872376

18. Ikpe, E. (2021). Developmental post-conflict reconstruction in postindependence Nigeria: Lessons from Asian developmental states. Journal of Peacebuilding & Development, 16(3), 318-335. https://doi.org.542316620969660

19. Iriqat, D., Alousi, R., Aldahdouh, T. Z., AlDahdouh, A., Dankar, I., Alburai, D., ... & Hassoun, A. (2025). Educide amid conflict: the struggle of the Palestinian education system. Quality Education for All, 2(1), 1-19.

20. Kapshuk, Y. (2022). Reconciliation in Peace Agreements? The Case Study of the Israeli-Palestinian Peace Process. present volume. https://doi.org.783666567377.87

21. Kapshuk, Y., & Alt, D. (2023). Future problem-solving technique for promoting reconciliation between Palestinian and Jewish citizens in Israel. Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology, 29(4), 389.

22. Komesaroff, P. A. (2024). It is not too late for reconciliation between Israel and Palestine, even in the darkest hour. Journal of Bioethical Inquiry, 21(1), 29-45. https://doi.org/10.1007/s11673-024-10347-x

23. Leiner, M. (2025). Conclusion: From conflict resolution to reconciliation. In Alternative approaches in conflict resolution (pp. 247-261). Cham: Springer Nature Switzerland. https://doi.org/10.1007/978-3-031-74905-6_22

24. Mishra, S. B., & Alok, S. (2022). Handbook of research methodology. Educreation publishing.

25. Mojirayo, F. O., Oluwashakin, A., & Opeyemi, A. I. (2024). Nigeria's North East Conflict and International Diplomacy.

26. Nabiebu, M., Alobo, E. E., Ijiomah, A. O., & Ipuole, R. O. (2024). The Israeli-Palestinian Conflict: Implications for the Principles of Distinction and Self-Defence in International Humanitarian Law. GNOSI: An Interdisciplinary Journal of Human Theory and Praxis, 7(1), 134-149.

27. Niyitunga, E. B. (2023). Conflict, peacekeeping, peacebuilding and social cohesion in African governance. In Handbook of Public Management in Africa (pp. 247-263). Edward Elgar Publishing. https://doi.org/10.4337/9781803929392.00028

28. Obodoagu, J. C., & Anyaehie, S. L. (2024). Managing Political Issues in Education for National Reconciliation, Integration, Economic Recovery and Bringing About Sustainable Development in Nigeria. African Journal of Educational Research and Development (AJERD), 15(4).

29. Prince, A. I., Bello, K. O., Nwimo, C. P., & Collins, O. (2023). The Intersection of Economic Inequality and Political Conflict in Africa: A Comprehensive

Analysis. International Journal of Social Sciences and Management Research, 9, 69-87. DOI: 10.56201/ijssmr.v9.no6.2023.pg69.87

30. Sambo, A., & Ahmed, A. O. (2024). REINTEGRATION AND RECONCILLIATION: AN ASSESSMENT OF NIGERIA's POST-BOKO HARAM CONTEXT. SOUTH EAST POLITICAL SCIENCE REVIEW, 9(2).

31. Sambo, U., & Sule, B. 2024). Deradicalisation and Post-Conflict Peacebuilding in Northeast Nigeria: Countering Boko Haram's Extremism. Taylor & Francis.

32. Schumacher, M. J. (2023). A holy peace: Religious values, collective identity, and the future of the P alestinian–I sraeli conflict. Peace & Change, 48(1), 21-38. https://doi.org/10.1111/pech.12574

33. Soetan, T. O., Mogaji, E., & Nguyen, N. P. (2021). Financial services experience and consumption in Nigeria. Journal of Services Marketing, 35(7), 947-961. https://doi.org/10.1108/JSM-07-2020-0280

34. Uchendu, E., & Nlewedim, U. A. (2024). Impact of Political Education on National Reconciliation, Integration and Economic Recovery. African Journal of Educational Research and Development (AJERD), 13(3).

35. WML, F. (2024). Group conflict in Nigeria: a qualitative exploration of survivors' experiences. https://doi.org/10.52589/ajsshr-stnkingn

36. Yousef, A., & ÖZÇELİK, S. (2021). Palestine: Reconciliation and Peacebuilding. Perspectives from the Civil Society Organizations. Conflict Studies Quarterly, (35).

37. Yusuf, U. I. & Ibrahim, A. M. (2022): Emergence of Counternarrative Peace Media in the Northeast of Nigeria: Exploratory Review on Their Impacts and Prospects, USA: IGI Global, DOI:10.4018/978-1-7998-9755-2.ch011

38. Zhou, Y., Li, H., & Sun, H. (2022). Metalloproteomics for biomedical research: methodology and applications. Annual review of biochemistry, 91(1), 449-473.

Experience of National Reconciliation in Nigeria and Mechanisms for Benefiting from It in the Palestinian Context

Prepared by:
Dr .Ahmed Fayek Dalloul
Associate Professor of Political Science, Gaza, Palestine

Dr. Fahmy Khamis Shurrab
PhD in Political Science, Gaza, Palestine

Abstract:

National reconciliation in post-conflict societies is a crucial process that contributes to fostering unity ,addressing the consequences and traumas of historical wounds ,and laying the foundations for sustainable civil and societal peace. Based on this premise ,this study explores the trajectory of reconciliation in Nigeria following its painful experiences with ethnic ,religious ,and political conflicts—particularly the Nigerian Civil War—and the efforts to build peace in the post-crisis period .Notably ,the policy of" no victor ,no vanquished "played a pivotal role in reintegrating communities and promoting national unity .The Nigerian experience offers a rich model from which valuable lessons can be drawn in the field of national reconciliation .This study examines the potential application of these lessons in the Palestinian context .By analyzing Nigeria's reconciliation experience—particularly the role of education ,institutional frameworks ,and community-based initiatives—the study seeks to provide practical insights that could inform the Palestinian reconciliation process .The findings suggest that Nigeria's reconciliation experience offers valuable lessons in building civil and societal peace and ensuring political and security stability in post-conflict periods .This includes the emphasis on the "no victor ,no vanquished "approach and grassroots initiatives such as local peace programs and education-based reconciliation efforts ,which contribute to long-term stability.

Keywords: National Reconciliation, Community Reconciliation, Transitional Justice, Reconciliation in Palestine, Reconciliation in Nigeria, Palestinian Division